البيرق
البيرق - الخميس ٢٨ آب ٢٠٠٨ - العدد ١٩٥٤٥ - السنة ٩٧

«المنظمة للاتصالات» أطلقت تقريرها السنوي

باسيل: يمكن اتمام الخصخصة قبل الانتخابات

اطلقت الهيئة المنظمة للاتصالات خلال لقاء في مركز «بيال» قبل ظهر امس، التقرير السنوي الاول الذي يتضمن انجازاتها وخططها المستقبلية بعنوان «خطوات ثابتة نحو تحرير سوق الاتصالات في لبنان»، بحضور وزير الاتصالات جبران باسيل، ووزير الداخلية المحامي زياد بارود، وعدد من النواب، الوزير السابق مروان حمادة ورئيس مجلس القضاء الاعلى القاضي انطوان خير، والمدير العام في وزارة العدل عمر الناطور، والمدير العام لوزارة الاتصالات رئيس «أوجيرو» بالوكالة الدكتور عبد المنعم يوسف، ورئيس محكمة الاستئناف في بيروت القاضي مروان كركبي، وعضوي مجلس ادارة الهيئة محاسن عجم وباتريك عيد، وحشد من موظفي الهيئة ووزارة الاتصالات والمعنيين بشؤون قطاع الاتصالات في القطاعين العام والخاص، وممثلين عن جمعيات حماية المستهلك.

بعد كلمة ترحيبية من امين سر الهيئة المدير الاداري امين مخيبر، كانت كلمة الوزير باسيل الذي استهلها بتناول المشاريع المشتركة بين الوزارة والهيئة، معتبران ان «دورها مهم جدا واساسي في مسألة تنظيم القطاع». واشار الى ان الاحوال السياسية التي كانت قائمة لم تسمح للجميع بالقيام بدورهم كاملا نتيجة عدم تطبيق القانون ٤٣١ تطبيقا تاما».

وقال «ان صلاحيات الهيئة واضحة بموجب القانون، وتسمح لها ان تكون السند الاساسي لتنظيم القطاع كما يجب، اسوة بما هو حاصل في معظم دول العالم».

ورأى ان «المشكلة تكمن في عدم تطبيق القانون بشكل كامل، نتيجة عدم اجراء التعيينات اللازمة في شركة «ليبان تيليكوم»، ما سبب الوضع الحالي المتسم بالالتباس».

واذ اكد ان «الوزارة تدرك تماما طبيعة الصلاحيات الممنوحة للهيئة، قال: «نحن نعتبر اننا نمر بمرحلة انتقالية، ونتمنى خلالها استمرار التعاون بين الهيئة وكل المديرين بالوزارة، بانتظار إجراء تعيينات «ليبان تيليكوم»، بما يؤدي الى تفاهم على كل شيء بخصوص الصلاحيات والواجبات»، لكنه شدد قائلا «نحن متفقون مع الهيئة على السياسة العامة لقطاع الاتصالات».

وتحدث عن خصخصة قطاع الهاتف الخلوي، فقال: «ان هذا الامر بديهي واساسي، ولا احد يناقش فيه، باعتباره امرا اساسيا بالنسبة الى الدولة، والسير بالمسار الاصلاحي بموجب «باريس-٣»، وهذا امر مساعد للاقتصاد الوطني، وسيكون له انعكاسات مفيدة على المستهلك من خلال توفير خدمات عالية المستوى باسعار اقل، والطريق الاقصر هو خصخصة الهاتف الخلوي».

وعن تحرير القطاع، قال الوزير باسيل «نحن متفقون على هذا الامر، وعلى تشجيع القطاع الخاص على ضخ مزيد من الاستثمارات والاستفادة من المهارات اللبنانية الموجودة في الخارج، وهذا امر يمكن تنفيذه، خصوصا ان الهيئة المنظمة تعدنا بتكثيف عملها على توزيع الترددات واصدار التراخيص لشركات نقل المعلومات».

وأردف: «هذا ما يوجب على الوزارة تأمين سعات محلية ودولية اكبر بكثير من تلك المتوافرة اليوم. لقد بدأنا بكل التحضيرات وخلال الاسبوع الجاري او اول ايلول المقبل، سيكون لدينا سعات اضافية تؤمن للسوق كل ما هو مطلوب».

واردف: «سنعمل معا لنعطي الهيئة الامكانات لعملها، وسنمنحها قدرات اكبر من تلك المعطاة لها اليوم. ولتسهيل عملها سنؤمن لها الامكانات لان المطلوب منها كثير جدا، وهي تحتاج الى الامكانات كي تحققه، لا سيما انها هيئة مستقلة ويجب ان تكون لديها هذه الامكانات».

واستطرد يقول: «ان التفاهمات مع الهيئة المنظمة في هذه المرحلة ستأتي بصورة طبيعية، وسنمضي على هذا الطريق».

وقال: «وعدتنا الهيئة بانجاز توزيع الترددات وجهوزيتها لمنح التراخيص اللازمة لكل الشركات قريبا، وما تزال تراخيص الحزمة العريضة الوطنية اليوم قيد النقاش».

واشار الى الجهود المشتركة التي بذلتها الوزارة بالتعاون مع الهيئة في موضوع حماية السوق السوداء في البطاقات المدفوعة سلفا»، مضيفا «في موضوع التشويش الحاصل يفترض ان ننكب معا وسريعا على معالجته لانه يهرب كثيرا من المداخيل».

وفي ملف مراكز الاتصال الدولي (International Call Centers)، قال الوزير: «ان ثمة تفاهم قائم مع الهيئة المنظمة في هذا الشأن، وعلى مقدمي الطلبات ان يستعدوا قريبا لأن طلباتهم ستبت. وهذا اول انجاز حققناه بالتعاون مع الهيئة، وسيعلن عنه قريبا جدا».

في البداية، عبر الدكتور شحادة عن تقديره «لما ورد في البيان الوزاري لحكومة الارادة الوطنية الجامعة، التي نالت ثقة المجلس النيابي بأغلبية كبيرة، من اعتبارها قطاع الاتصالات محركا اساسيا للاقتصاد الوطني، يسهم في تعزيز الانماء المتوازن، وتشديدها على الالتزام بتحرير قطاع الاتصالات وفتح السوق امام الاستثمار الخاص وامام المنافسة، مع تعهدها حماية حقوق المستهلكين».

وقال: «اجتذاب الاستثمارات وخلق فرص العمل في قطاع الاتصالات مسألتان تحتلان المرتبة الاولى في سلم اولويات سياسة الحكومة اللبنانية، التي يبقى دورها فاعلا في الاصلاحات الهيكلية لتحرير السوق، خصوصا وان الهيئة المنظمة جاهزة ومستعدة تمام الاستعداد للتنفيذ الفوري».

واستطرد قائلا: «تآكلت الشبكات المتوافرة بسبب قلة الاستثمار وضعف المنافسة. وفي غياب خدمات متطورة، بتنا نعاني نوعية متدنية بأسعار مرتفعة، عوضا من ان نتمتع بنوعية مرتفعة وأسعار منخفضة. وفي غياب هيكلية حديثة ترعى تطوير القطاع، بات السؤال المطروح اليوم هو: هل بإمكاننا الانتقال سريعا بلبنان من موقعه الحالي الى مركز الصدارة الذي كان يحتله سابقا، اعتمادا على شبكات اتصالات حديثة ومتطورة؟ وهل بامكاننا اجتذاب الاستثمارات بمئات ملايين الدولارات، وخلق آلاف من فرص العمل للشباب اللبناني؟. بإمكان الهيئة ان تجيبكم بنعم، بامكاننا تحقيق ذلك، لاننا نملك خطة واضحة، مبنية على تجارب عالمية نطرحها عليكم اليوم بخطوطها العريضة بعد ان كنا قد طرحناها للاستشارة العامة في نيسان ٢٠٠٨ تحت عنوان «برنامج تحرير قطاع الاتصالات»، لكن الهيئة، وحدها، برغم الجهود الجبارة التي قامت وتقوم بها، تحتاج الى دعم الجميع، والى شروط موضوعية يتوجب على كل الشركاء تأمينها».

وفي السياق عينه، قال: «بإمكاننا أن نعدكم، أنه، مع انتهاء الخطة الخمسية، نكون قد أعدنا لبنان إلى مركز الصدارة في المنطقة، وبتنا نسهم في إعادة الشباب اللبناني إلى بلده. وقد وضعنا لهذا الهدف خطة متوسطة الأمد تمتد على فترة السنوات الخمسة المقبلة، تتيح للبنان، إذا ما تم تطبيقها، العودة إلى مركز الصدارة الإقليمي الذي كان يحتله، معتمداً على سوق اتصالات تنافسية، عادلة ومزدهرة، تكون بحد ذاتها المحرك الأساسي لزيادة الإنتاجية وللنمو الاقتصادي».

ثم تناول الدكتور شحاده ٣ محاور اعتبرها أساسية لعمل الهيئة، وتناول في المحور الأول ملف الهاتف الخلوي، حيث قال إن الهيئة تعمل على تحرير السوق وإدال المنافسة إليها عبر عملية الخصخصة والتحرير. وقد وضعت الهيئة، بالاشتراك مع المجلس الأعلى للخصخصة ووزارة الاتصالات، دفتر الشروط واقترحت آلية شفافة وتنافسية لخصخصة الخلوي تؤمن أعلى مردود للخزينة، وأعلى درجات المنافسة، ومشاركة واسعة للجمهور اللبناني عبر الاكتتاب العام بأسهم الشركات التي ستشملها الخصخصة».

وقال إن «الهيئة، إذ تلتزم بالخصخصة، تؤكد أنه إذا ما قررت الحكومة خلال الأسابيع القادمة خصخصة الهاتف الخلوي، فستظهر نتائج الخصخصة في ربيع عام ٢٠٠٩، بما ينعكس انخفاضاً جذرياً في الأسعار وتحسين نوعية الخدمات وضخ استثمارات ضخمة في البلد. ونحن على أتم الثقة من تحقيق ذلك، إذ يؤمن دفتر الشروط (الذي سبق وأعددناه) طيفاً واسعاً من المنافع للمستهلك والشركات والاقتصاد الوطني عموماً، من خلال زيادة استعمال خدمات الاتصالات، وتوسيع مروحة الخيارات، وخفض الأسعار، وتوفير تقنيات وخدمات جديدة، والوصول إلى مناطق مفتقرة إلى هذه الخدمات».

وعلى المحور الثاني، تطرق الدكتور شحادة إلى موضوع «الحزمة العريضة» (Broadband)، حيث تعمل الهيئة على ٣ مبادرات رئيسية تساعدها على تحقيق منافسة في خدمات «الحزمة العريضة»:

١ - إعادة إصدار تراخيص مقدمي خدمات الإنترنت (ISP) ومقدمي خدمات نقل المعلومات (DSP) الحاليين، ولكن بصيغة جديدة، وفقاً للقانون ٤٣١، وقد تم ذلك في نيسان ٢٠٠٨، وتمكين هؤلاء المقدمين ومنحهم ثباتاً وأماناً واستقراراً تشريعياً، لمساعدتهم على زيادة استثماراتهم، ونحن نفتخر بهذه الشركات اللبنانية، ونعول عليها كثيراً لانطلاق المرحلة الجديدة لتحرير القطاع.

٢ - إطلاق مزايدة عالمية لتراخيص «الحزمة العريضة» الوطنية، (National Broadband) Licenses في أواخر عام ٢٠٠٨ لتشمل شبكة وطنية ومعابر اتصال دولية (International Gateway)، ومن شأن ذلك أن يؤمن، على نحو تنافسي، شبكات حديثة وشبكات بيانات عالية السرعة. كما أن الترخيص لهذه الشركات سيجعلنا ننجز شيئاً مميزاً غير متوافر اليوم في لبنان.

٣ - فتح المجال أمام شركات جديدة لدخول السوق عبر نظام ترخيص مفتوح أمام الجميع دون قيود مما يمكن هذه الشركات من تقديم جميع دخمات النفاذ (باستثناء تلك التي تتوجب ترخيصاً خاصاً كالهاتف الثابت والخليوي والحزمة العريضة على المستوى الوطني) وبالتالي، منافسة مقدمي الخدمات الحاليين بعدل ومساواة. وسوف تبدأ الهيئة بمنح تراخيص النفاذ الجديدة خلال الفصل الرابع من العام الجاري.

وفي المحور الثالث المتعلق بشركة «ليبان تيليكوم»، شدد الدكتور شحادة على «حرص الهيئة على إنشاء الشركة، وعلى تأمين كل شروط نجاحها من خلال الترخيص والانظمة، ومن ذلك تأمين ترددات خاصة بها كي تقدم خدمات الجيلين الثاني والثالث، إضافة إلى تخصيص نحو مليوني رقم للخدمات الخلوية، وإصدار الأنظمة التي ستسمح لشركة «اتصالات لبنان» بمنافسة المشغلين الآخرين بسرعة وفعالية، ومن أهمها التجوال الوطني (National Roaming) وخدمة نقل رقم الخلوي (Mobile Number Poortability)

وتابع يقول: «بالرغم من التقدم النسبي الذي أحرزناه على هذا المسار، خصوصاً ما يتعلق منه بتسهيل عملية نقل المعلومات المتعلقة بمهام الهيئة (من إدارة الطيف وإصدار التراخيص ومنح أذونات الاستيراد)، إلا أنه لم يتيسر إنجاز كافة مراحل عملية الانتقال هذه».

وختم الدكتور شحادة كلمته بالقول: «بإمكاننا، إذا ما تضافرت الجهود، أن نقفز بلبنان، قفزة واحدة، عشر سنوات إلى الأمام، في عشرة أشهر. بإمكاننا أن نجعل من الاتصالات المحرك الأساسي للدورة الاقتصادية، تماماً كما نجحت في ذلك قبلنا بلدان عدة. فلدينا كل ما يلزم من الكفاءات والطاقات والإرادة والأطر التشريعية والقرار السياسي، والأهم من كل ذلك، لدينا القيم، ولدينا الإيمان بقدرتنا على إنجاز خططنا الطموحة. معاً، ويداً بيد، سنعيد لبنان منارة للشرق ومركز للإبداع، كما عهدنا وكما نسعى إليه دائماً».

ثم جرى حوار بين الوزير باسيل والدكتور شحادة مع الحضور، اكد خلاله الوزير أن «الخصخصة ممكن أن تتم قبل الانتخابات النيابية إذا ما تم الاتفاق على دفتر الشروط وتوافرت القناعة السياسية عند كل الأطراف»، وقال: «وسنسعى لتأمين هذه القناعة».

* وزير الاتصالات جبران باسيل *

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"